البرلمانية البالية، إذا أردنا أن نثبت للتحدي، ونجابة مشاكلنا مجابهة ناجحة. وبكلمات أخرى، لا يجوز أن يكون مجلس التعليم العالي، مجلسا كلاسيكيا كما هو الآن، لانه سيظل يفرق نفسه في خلافات جانبية بين ممثلي إدارات الجامعات والمؤسسات الممثلة فيه، وبالتالي فإنه سيظل عاجزا عن تحقيق التنسيق الفعال فيما بينها، فنقع من جراء ذلك في المحظور، ونهدر الموارد البشرية والمادية، بسبب الازدواجية المتوقعة من ناحية، والتنافس غير الصحي المحتمل من ناحية أخرى. ويتراءى لي، أن الحل الأمثل، لجعل هذا المجلس سلطة تنسيق فلسطينية حقيقية، هو أن تكون أكثرية أعضائه من الطلبة وأعضاء هيئات التدريس المنتخبين، لانهم أقدر من غيرهم على الالتزام بتنفيذ ما قد يتخذه المجلس من قرارات تمس الحياة الفلسطينية في مجتمعات الجامعات والمعاهد العليا، ذلك أنهم سيكونون قد شاركوا في صنعها، ولأنهم معنيون بفلسطينية الفلسطيني، أكثر من عنايتهم بانتمائه لجامعة أو أخرى، أو معهد أو آخر.

بعد هذا العرض، أعود للتساؤل عن التخطيط لتنمية فلسطينية شاملة للمليون وثلاثة أرباع المليون من العرب الفلسطينيين الموجودين على الأرض الفلسطينية. فإذا فرضنا أن لدينا الموارد البشرية والمادية الكافية، فكيف نستطيع التعرف عليها، وحصرها، تمهيدا للبدء بوضع خطة تنمية شاملة تنطلق من واقعنا في سنة البداية؟ إننا سنحتاج إلى تعداد سكاني، ومعلومات احصائية شاملة، ودقيقة، وموثوقة، فهل ستتركنا اسرائيل نقوم بذلك، أم هل ستقوم به هي وتقدمه لنا جاهزا وكاملاً مكملاً؟ لا أظن أن اسرائيل ستسمح بأي من العمليتين. وإذن فماذا نعمل؟ هل نستسلم لهذا الواقع القهريّ ونترك المسألة للصدفة، وللزمن، ولاسرائيل؟ بالطبع لا - والحل البديل في نظري لا يكمن في مناشدة الهيئات الدولية أن تتدخل لصالحنا أو أن تقوم لنا بما نريده لخطتنا، وإنما يكمن في استكشاف كل السبل الممكنة، لاكساب مجلس التعليم العالي أقصى نفوذ ممكن، وتكليفه بعد ذلك بالزام المؤسسات التابعة له، بكافة هيئاتها، وطلبتها، وأساتذتها، بأن تقوم بجمع المعلومات، والاحصاءات اللازمة، وبكل الطرق الممكنة. وبعد ذلك توضع خطة تنمية شاملة، برعاية المجلس، على أن تكون مبنية على احتياجاتنا، وموجهة لكي تسد تلك الاحتياجات بأقل النفقات الممكنة. ومتى وضعت الخطة وطورت، وجب أن تذاع بين أبناء الشعب بالطرق المتاحة، من أجل توعيتهم بأهدافها وبأهميتها، حتى يقبلوها بقناعة، ويلتزموا بالتالي بالعمل وبالتعاون من أجل تنفيذها، وتحقيق أهدافها. ومن المنطق أن خطة كهذه، ستكون مقبولة، وستلقى ما تحتاج إليه من دعم والتزام، إذا كانت مبنية على احتياجات الناس، هادفة لخدمة مصالحهم، وإذا تمت توعيتهم بهذه الامور جميعها.

تحدثت في الفقرات السابقة عن الفلسطينيين الموجودين على الأرض الفلسطينية، متجاهلاً إلى حد كبير، الحواجز التي قد تحول بين عرب ١٩٤٨ وعرب ١٩٦٧، وقد فعلت ذلك ليس عن جهل بتلك الحواجز، وبما قد ينجم عنها من صعوبات، ولكن عن إصرار بأننا كعرب فلسطينيين، يجب أن نلتقي على أهداف التنمية وخططها، مهما كانت الصعاب التي تعترض سبيلنا. وفي اعتقادي أن الأموال اللازمة يجب توفيرها عن طريق الدول العربية الغنية، وأن تودع لدى البنك الدولي، أو صندوق الامم المتحدة باسم هيئة تخطيط